الأستاذة: خربوش نزيهة

السنة الأولى ماستر تخصص قانون دولي

محاضرات السداسي الثاني في مقياس التجمعات الإقليمية في إفريقيا

لقد أصبح موضوع التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد.

إن انتشار ظاهرة التعاون الإقليمي وظهور التكتلات الاقتصادية يعتبر من إحدى سمات النظام الاقتصادي الجديد. فقد شهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تتمثل في الاتجاه المتزايد نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية في سوق تنافسية عالمية.

في أعقاب الاستقلال شهدت القارة الإفريقية توجّهاً كبيراً نحو تكوين تجمّعات إقليمية اقتصادية؛ رغبةً في مواجهة واقع التشرذم والتجزئة الذي فرضه الاستعمار، وكخطوة على طريق تحقيق حلم الوحدة الإفريقية الذي راود كثيراً من قادة القارة وشعوبها .

لقد سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى القاري سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات استراتيجية. إذ شهدت القارة ميلاد العديد من التكتلات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وآمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي .

تعريف التكامل الاقتصادي

– **التكامل من الناحية اللغوية:** يعني دمج أجزاء في كل واحد، وقد استعمل هذا اللفظ في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبح أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار .

– **التكامل من الناحية الاصطلاحية:** هناك من يعرف التكامل على أنه إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كاقتصاد البلد الواحد دون تمييز، إذ أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة.

وتقوم التكتلات الاقتصادية على فكرة التكامل الاقتصادي، التي تعرف بأنها (عملية سياسية واقتصادية واجتماعية، تتم من خلالها إقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة عبر الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء التكتل الاقتصادي، وذلك لتحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية و تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي

والتكامل الاقتصادي يتضمن إجراءات مختلفة لإزالة التمييز بين مختلف الوحدات الاقتصادية التابعة لمختلف الكيانات الوطنية. كما يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر.

فالقطاع الصناعي لا يمكنه العمل إلا من خلال ما يقدمه القطاع الزراعي من مواد أولية والعكس صحيح.

كما نفرق أيضا بين **التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي** الذي يقصد به المرحلة التي تذوب فيها اقتصاديات الدول الأعضاء في كيان اقتصادي جديد تتوحد فيه الأسواق الوطنية في سوق إقليمية جديدة بلا حدود داخلية أو قيود تعرقل حركية التجارة والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد.

إن مفهوم التكامل موجود في كل المجالات وله عدة مفاهيم متباينة كالاندماج، الارتباط، الإتحاد... وتعود التطورات الأولى للتكامل الاقتصادي إلى الاقتصادي Jacob Viner في مؤلفه " مشاكل الاتحادات الجمركية " لسنة 1950 ومنذ بداية ستينات بدأ الاقتصاديون يهتمون بنظرية التكامل الاقتصادي خاصة منهم بيلا بلاسا Bela.Balassa بمؤلفه حول نظرية التكامل الاقتصادي الذي عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فهو عملية لكونه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية للتكامل الاقتصادي، وكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية .

شروط و أشكال التكامل الاقتصادي

1- شروط التكامل الاقتصادي.

حتى يكتب النجاح لأي تكتل اقتصادي يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية والتي تشمل مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية...

ويمكن ذكر أهم هذه الشروط فيما يلي:

أ. الشروط السياسية.

إذ أن المناخ السياسي يعتبر عنصر هام لنجاح أو فشل أي تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، وهذا ما يفرض وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل، وتوافق

وتجانس بين سياسات هاته الأطراف لتنظيم التدخلات الحكومية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية الأخرى.

كما يفترض أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية بشكل عام.

ب. الشروط الاقتصادية:

- التدرج في السياسات الاقتصادية

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة المشكلة للتكامل يكمن في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية، التجارية، النقدية والمالية. ففي النواحي المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكتل، حتى نتجنب تقييد لحركة رؤوس الأموال ومبادلات السلع ... أما عن النواحي النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكتل وإتاحة حرية التحويل بينها.كما يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي، تنسيق السياسات الإنتاجية وهو جزء مكمل لحرية انتقال عناصر الإنتاج.

– توفر البنية الأساسية الملائمة

إن الطابع الجغرافي أو الإقليمي لتكتل ما، لا يكفي لنجاحه وإنما البنية الأساسية أو التحتية للتكتل تعتبر عاملا مهما وعنصرا مميزا، إذا أن توفر شبكة إقليمية للنقل والمواصلات مثلا من شانه تعزيز أهمية التكامل الاقتصادي بتسهيل المبادلات التجارية وانتقال مختلف عناصر الإنتاج بين أطراف التكتل.

- شمولية إلغاء الحواجز الجمركية

إن هذا الإجراء المتعلق بشمولية إلغاء الحواجز الجمركية في مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء يعطي نوع من التوازن بينها سواء من حيث الخسارة أو الربح لهاته القطاعات.

- تقارب مستويات التنمية

إن مدى نجاح التكامل يكون بالنظر لايجابيات هذا الإجراء على مختلف الأطراف المشكلة له. وحتى يكون هناك نوع من التوازن ويتحقق الأثر الايجابي للتكامل، فان تقارب مستويات التنمية شرط أساسي لذلك. إذ أن انتفاء هذا الشرط قد يؤدي إلى تباين في التنمية الاقتصادية لدولة على حساب دولة أخرى. وهذا من شأنه أن يمنع ظهور حالات استقطاب شديدة باتجاه الاقتصاديات الأقوى في مشروع التكامل العربي.

- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي.

إن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هاته الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد. لأن تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

- إشراف هيئات فوق قطرية على التكتل الإقليمي.

وهذا بوجود أجهزة ومؤسسات تشرف على إدارة هذا التكامل كل حسب اختصاصه سواء ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالسوق الإقليمية أو تنفيذها أو حتى السياسة المشتركة تجاه اقتصاديات الدول غير الأعضاء.

2- أشكال التكامل الاقتصادي

يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا مختلفة، تبعا لمراحل تشكله، إذ قد يكون التكامل كليا أو جزئيا، ففي الحالة الأولى تلغى جميع القيود على حركية السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء للوصول إلى وحدة اقتصادية. أما في حالة التكامل

الجزئي فيأخذ شكل المنطقة الحرة الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، ويمكن تناول هذه الأشكال كما يلي:

أ .الاتفاقية التفضيلية

تعطي هذه الاتفاقية اهتمام بإعفاء السلع المتبادلة من الضرائب الجمركية أو التخفيض منها قدر الإمكان، وكذلك تخفيف القيود على الاستيراد ومختلف القيود المتعلقة بحركة التجارة. وتأخذ هذه الاتفاقيات التي تمثل المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي شكل اتفاقيات التعريفة الجمركية التي تهدف إلى تنشيط التجارة بين الدول لزيادة الصادرات وفتح الأسواق أمام الدول الأخرى الأعضاء.

ب .منطقة التجارة الحرة

في إطار هذا النمط يتم إلغاء القيود المفروضة على التجارة من تعريفات جمركية وقيود كمية في المنطقة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفته الجمركية وحرية تقرير سياسته التجارية مع البلدان الخارجية. فهذه المنطقة عبارة عن دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق داخلها حرية تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء والتي تتمتع بالإعفاء داخل هذه المنطقة.

ج .الإتحاد الجمركي

الاتحاد الجمركي هو نوع من التكتل التجاري الذي يتألف من منطقة تجارة حرة مع تعريفة جمركية وسياسة خارجية مشتركة، لتكوين منظمة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي

هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة الحواجز الجمركية التي تعرقل تصدير السلع واستيرادها وتحرير التجارة والمبادلات بين الدول المنظمة إلى الاتحاد كليا أو جزئيا لتكوين منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي.

من أهم أسباب إقامة اتحاد جمركي زيادة الكفاءة الاقتصادية والسياسية والثقافية وإقامة علاقات أوثق بين البلدان الأعضاء.

تنمية التجارة الحرة على المستوى الإقليمي تعتبر كتمهيد الطريق للتجارة الحرة على المستوى العالمي.

أي اتفاق لسوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي يتضمن اتحادا جمركيا.

إن إقامة اتحاد جمركي ناجح بين الدول يستلزم أن تتضمن وثيقة الاتحاد ما يلي:

-الاتفاق على إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية في مبادلاتها التجارية بصورة تدريجية وذلك عن طريق تبادل التخفيضات الجمركية بينها بالنسبة لسلعة معينة "مبدأ المعاملة بالمثل" كخطوة أولى يضاف إليها تدريجيا بقية السلع الأخرى إلى أن ينتهي الأمر بإزالتها كليا.

-الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي.

-الاتفاق على طريقة معينة لاقتسام حصيلة الرسوم الجمركية.

- عدم السماح لأية دولة عضو في الاتحاد بعقد اتفاقيات تجارية مع أية دولة من خارج الاتحاد إلا بعد موافقة الدول الأعضاء، حرصا من الاتحاد على أن لا تقوم أي دولة من الاتحاد على منح مزايا تفضيلية لدول أخرى، تؤثر على المركز التنافسي لتجارة دول الاتحاد.

د . السوق المشتركة

بالإضافة إلى إلغاء القيود والرسوم الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، تلغى كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا مشتركة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة. ويتحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل السوق المشتركة.

هـ .الاتحاد الاقتصادي

إن الخطوات المنجزة على مستوى السوق المشتركة تبقى هي الأخرى غير كافية للتخصيص الجيد للموارد، ذلك أنه اليوم تتدخل الدولة بشكل هائل وفي كل النشاطات الاقتصادية، هذا ما يتطلب نوع من التنسيق والانسجام في دور الدولة في الاقتصاد، وذلك لأجل ضمان تطبيق قرارات الوحدات الإنتاجية وبالتالي ففي هذه المرحلة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية بين الدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي ومن ثم يتم ترقية التماسك والتقارب بين البلدان الأعضاء.

و .الوحدة الاقتصادية.

ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام للدول الأعضاء في شكل اقتصاد واحد وذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد. وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة. وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية.

وفي هذه المرحلة يتم تشكيل هيئات فوق قطرية لإدارة هذا التكتل. بالإضافة إلى توحيد العملة النقدية.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية لقارة إفريقيا

أصبح من المعروف أن أهم خصائص النظام العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا و خارجيا.

وللتغلب على مشكلة العدد الكبير من الدول الفقيرة والأسواق صغيرة الحجم المنتشرة في إفريقيا، عملت دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من منظمات التكامل الإقليمية.

ومعلوم أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة. كما أن التكتلات الاقتصادية شملت القارة الإفريقية بمختلف أقاليمها. ووزعت بشكل متفرق على كل من شمال، شرق، وسط وغرب إفريقيا. وهو ما ذهبت إليه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأقره ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وإتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية.

يمكن تقسيم الدول الإفريقية وفق اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم المختلفة إلى تجمعات مختلفة وهي: اتحاد المغرب العربي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، مجموعة دول جنوب إفريقيا للتنمية، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا. كما تشعبت وتفرعت عن هذه التكتلات، تكتلات إقليمية أصغر في منطقة جنوب الصحراء.

وللإشارة فإن **التجمع الاقتصادي لدول إفريقيا AEC** هو التكتل الوحيد الذي يضم جميع دول القارة.

حيث وقّعت الدول الإفريقية المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الصادرة عن المنظمة في جوان 1991م بالعاصمة النيجيرية (أبوجا)، وبدأ سريان مفعولها منذ ماي 1994، والتي استهدفت تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الإفريقية خلال فترة زمنية أقصاها 34 سنة، وذلك عبر مراحل ست على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة وتدعيمها، ومدتها خمس سنوات .

المرحلة الثانية: مدتها ثماني سنوات، وتستهدف تحسين أوضاع الجماعات الاقتصادية القائمة، وقيامها بتخفيض فئات تعريفاتها الجمركية، وإقامة مشروعات مشتركة بين الدول أعضاء التكتلات في المجالات الاقتصادية المتنوعة (زراعية، صناعية، خدمية).

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي لكلِّ تكتل من التكتلات القائمة، وتستغرق هذه المرحلة عشر سنوات كحدٍّ أقصى.

المرحلة الرابعة: إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة، ومدة هذه المرحلة سنتان، بحدٍّ أقصى.

المرحلة الخامسة: تأسيس السوق المشتركة الإفريقية، ومدتها أربع سنوات .

المرحلة السادسة: وتستهدف إصدار عملة إفريقية موحّدة، وإنشاء هياكل مؤسسية للجماعة، وتستغرق خمس سنوات.

وعليه؛ فإنه من المفترض في حالة تنفيذ معاهدة أبوجا تحقيق هذه الوحدة عام 2028م (34 سنة) من تاريخ سريان المعاهدة في مايو 1994م.

وقد أكد ميثاق الاتحاد الإفريقي ضرورة استكمال جهود تنفيذ (معاهدة أبوجا) المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ كشرط لازم لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، ولمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية، ومع ذلك؛ نصّت المادة الثالثة من الميثاق في فقرتها الثانية على أن يكون «لأحكام قانون الاتحاد الأسبقية على أية أحكام أخرى في المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا تتفق معها أو تعارضها».

وبصفة عامة؛ فإنه يمكن القول بأنه ليس ثمة تعارض بين الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المعاهدة وتلك التي وردت بميثاق الاتحاد، بل إنّ الأخير قد عزز من مبادئ (معاهدة أبوجا) وأهدافها، وحثّ الدول أعضاء المنظمة على التعجيل بتحقيق أحكام المعاهدة.

ولما كان تحقيق غايات الجماعة الاقتصادية الإفريقية يقوم بالأساس على التكتلات الاقتصادية القائمة في أركان القارة؛ فإنّ التعرف على مقومات أهمّ تلك التكتلات ومشكلاتها يمكن أن يكون مؤشراً لإمكانية تحقّق حلم الجماعة الاقتصادية بمراحله الست سالفة البيان.

تجمعات غرب إفريقيا

أ– الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) " ECOWAS"

تعود فكرة إنشاء مجموعة غرب افريقية إلى العام 1964 على أيدي الرئيس الليبيري "وليام طوبمان" الذي أطلقها بعدما وقع في فبراير1965 على اتفاق يضم إلى جانب بلاده؛ كلا من الكوت ديفوار (ساحل العاج) وغينيا والسيراليون. لكن التجربة لم تقوى أمام الأزمات الحدودية ومصاعب التدخلات الغربية ففشلت سريعا. ومع تسلق الجيل الثاني من القادة القادمين إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية أعيد استئناف المشروع على يدي الجنرال رئيس نيجيريا والجنرال رئيس التوغو؛ اللذين تزعما جهود قيام الاتحاد وجمع مساهمات اثنتي عشرة دولة في المشروع. فخصصا أول اجتماع بالعاصمة الطوغولية لومي سنة 1972 لدراسة معاهدة التجمع المقترحة. وفي جانفي 1974 بأكرا (غانا) انعقد اجتماع الخبراء للنظر في الجوانب المؤسسية، وفي جانفي 1975 بمونروفيا عقد اجتماع للحكومات لإقرار مضامين المعاهدة المقترحة، وأخيرا وقعت أربعة عشر دولة غرب افريقية على معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 بلاغوس.

وتتكون المجموعة من: غامبيا، غانا، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، غينيا، سيراليون، بوركينا فاسو، الطوغو، بنين، غينيا بيساو، جزر الرأس الخضر.

وكان مقر الجماعة في (لاجوس)، ثم انتقل إلى عاصمة نيجيريا الجديدة (أبوجا) عام 1995م .

وقد عدّلت الاتفاقية المنشئة للجماعة في قمة رؤساء الدول والحكومات في (كوتوتو) في بنين في جوان عام 1993م؛ بما يتوافق والتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها القارة، وقد دخلت المعاهدة المعدّلة حيّز التنفيذ في أوت عام 1995م .

تأثرت نشأة الجماعة (الإيكواس) بالنظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي المستندة إلى فكرة أنّ التكامل يؤدي بالضرورة إلى تعظيم إنتاجية الدول الداخلة في التكتل عبر الاستخدام الأمثل لموارد الإقليم.

ويهدف برنامج الجماعة النقدي في المدى المتوسط إلى تيسير التحويل بين العملات المحلية التسعة في الإقليم من أجل إنشاء عملة موحّدة في الأجل الطويل، كما تسعى الجماعة إلى تعزيز التعاون بين دولها وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من أجل رفع مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين العلاقات بين دولها.

وفي هذا الإطار اتجهت دول غرب إفريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير التبادل التجاري بين بلدان المجموعة الاقتصادية. هذه الأخيرة كانت تهدف إلى إنشاء سوق موحدة، لزيادة التبادل للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية، وإزالتها نهائيا بحلول عام 1989 وتطبيق تعريفة موحدة بحلول عام1990.

لقد سعى تجمع الإيكواس إلى استقدام وزيادة الاستثمارات والى فتح الأسواق وتنقل الأفراد بحرية بين الدول الأعضاء، كما أعادت المجموعة النظر في مؤسساتها الرئيسية لتواكب عملية التحول والتكامل الجارية، فتم التمكين لمفوضية الإيكواس بعدما كانت مجرد سكرتيريا تنفيذية، وأعيد توسيع وتفعيل برلمان الإيكواس ومحكمة العدل لجعلها أكثر فعالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والتوفيق بينها؛ من أجل تعزيز فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي وإنجاحها، وتحقيق التنمية الاقتصادية في

دول الجماعة، وإقامة اتحاد نقدي بينها، كما تعهدت الدول الأعضاء بإزالة جميع العقبات أمام حركة مواطنيها، وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الإقليم، وتنسيق سياساتها الزراعية، وإقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والبحث والصناعات المعتمدة على الزراعة، وتطوير سياساتها الصناعية والاقتصادية والنقدية بشكل جماعي، والحدّ من التفاوت في مستويات التنمية في دولها، وتسمح الاتفاقية بتقديم تعويضات للدول التي يؤدي تحرير التجارة إلى خفض رسوم الواردات فيها، وتطبيق إجراءات حماية من قِبَل أية دولة تتعرض لاضطرابات اقتصادية نتيجة تطبيق الاتفاقية.

ويمكن القول بأنّ الجماعة – بالرغم من العقبات التي تواجهها وبطء تنفيذ تعهدات والتزامات الدول الأعضاء في التجمع – قد أحرزت تقدّماً ملاحظاً في بعض جوانب التعاون لتعزيز التجارة بين دول الجماعة وتحريرها، وإنشاء (الوكالة النقدية لغرب إفريقيا)، والتي تتولي إدارة نظام سعر صرف خاص بدول الجماعة من أجل الإعداد لإقامة منطقة نقدية موحدة، ووضع خطط مشروع لربط شبكات الكهرباء في الإقليم، واستخدام الطاقة الكهرومائية بفاعلية، وإمداد دول المنطقة الفقيرة في الطاقة باحتياجاتها منها.

في مجال الدفاع والأمن؛ شكّلت الجماعة في عام 1990م قوة سلام باسم (مجموعة المراقبة العسكرية) المعروفة اختصاراً باسم (الإيكوموج)؛ بهدف الفصل بين أية قوات متحاربة في الإقليم، وقد تولت العديد من المهام السياسية والأمنية للمجموعة في نطاق الإقليم.

ب– الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)

تأسس عام 1994 ويهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي للدول الأعضاء الثمانية في سوق اقتصادية ومنفتحة وهم البينين، بوركينا فاسو، الكوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال والطوغو.

وقد أسست هذه المجموعة عملة خاصة بها وهي الفرنك الافريقي ولها بنك مركزي يدير هذه العملة. وبالرغم من صغر حجم هذه المجموعة والتي لا تمثل إلا 10% من سكان القارة و4 % فقط من إنتاجها، إلا أن نسب النمو الاقتصادية العالية التي سجلتها أغلب

بلدان هذه المجموعة على غرار الكوت ديفوار والسنيغال جعلتها من المجموعات القوية في المنطقة.

تجمعات شرق وجنوب إفريقيا

أ: السوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا (الكوميسا):

تعتبر أحد أعمدة المجموعة الاقتصادية الإفريقية. وقد ظهرت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على مراحل منذ عام 1960 إلى أن تحققت بالصورة التي نراها اليوم في شكل منظمة الكوميسا.

وقد عقد أولا اتحاد جمركي بين غينيا وأوغندا، ثم عدلت أحكامه. ففي مارس 1978 تم التوقيع على إعلان لوزاكا المتضمن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم، وفي ديسمبر1981 تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية بعاصمة زامبيا لوزاكا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في نوفمبر 1993 بعاصمة أوغندا (كمبالا)، وتم طرح فكرة تحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة، ليتم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في 08 ديسمبر1994 في ليونجوي عاصمة مالاوي. ونصّت اتفاقية السوق المشتركة على أنّ مقرها (لوزاكا) عاصمة زامبيا، وأنّ لغاتها الرسمية هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

وتضم حاليا 19 دولة واقعة في جنوب وشرق إفريقيا، وتسعى الدول من خلال هذه السوق إلى إقامة اتحاد نقدي عام 2025. مع العلم أنه في سنة 2000 تم التحرك نحو إقامة منطقة التجارة الحرة والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية. والاتفاق على إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004 بهدف وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه السلع الواردة من الدول غير الأعضاء. وقد تأخرت هذه العملية إلى غاية جوان 2009.

وتضم المنظمة في عضويتها 19 دولة هي: بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا ومدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، مصر، جمهورية الكونجو الديمقراطية، ناميبيا ويلاحظ أنّ ليسوتو وموزمبيق والصومال – وهي من دول الإقليم – لم تشارك في اجتماعات السوق وأنشطته، وقد انسحبت كل من ليزوتو في 1996 والموزمبيق سنة1997 كما أنّ تنزانيا خرجت من عضويتها في سبتمبر 2000م، وكذلك فعلت ناميبيا عام 2003. كما تم تعليق عضوية انغولا.

تتداخل هذه المنظمة مع منظمات أخرى من حيث العضوية مثل تجمع الساحل والصحراء والايكاس.كما أنها تمتلك ميزة اقتصادية مهمة تتمثل في تنوع المناخ للدول الأعضاء نظرا للتوزيع الرأسي لدول الكوميسا. وتعد الكوميسا من أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل 41 % من مساحة القارة الإفريقية.

وقد حددت المادة الثالثة من اتفاقية السوق أهدافها على النحو الآتي :

– السعي إلى تنمية الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هيكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

– تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي.

– تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.

– التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي.

– تشجيع البحث العلمي والتطوير.

– التعاون لتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

– التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومنا طق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

– دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي (النقل والمواصلات، الأمن الغذائي ، الزراعة، الخدمات، الصناعة، الطاقة، الثروة الحيوانية)...

– تحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

– إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي. وتشجيع أنشطة البحث والتطوير.

– تشجيع السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

– تقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.

– تشجيع التجارة الإقليمية وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الإفريقية.

ولتنفيذ هذه الأهداف ينبغي العمل بمقتضى مجموعة المبادئ الأساسية الآتية :

1– المساواة والتضامن والاعتماد الجماعي المتبادل بين الدول الأعضاء.

2– التعاون بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياساتها، وتكامل برامجها.

3– عدم الاعتداء بين الدول.

4– الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتشجيعها وحمايتها .

5 – المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية .

6– تشجيع الحكم الديمقراطي ومساندته في كلّ دولة .

7– صيانة السلم الإقليمي والاستقرار؛ من خلال تشجيع حسن الجوار وتعزيزه .

8 – التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعال مع دول الجوار، وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية .

ومن أبرز إنجازات السوق المشتركة إنشاء منطقة تجارة حرة في أكتوبر عام 2000م، تُعَدّ الأولى من نوعها في إفريقيا، وكانت تسع من الدول الأعضاء في طليعة مؤسسي منطقة التجارة الحرة، وهذه الدول هي: (جيبوتي ومصر وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس والسودان وزامبيا وزيمبابوي)، ثم انضمت إليها: (بوروندي ورواندا)، ثم (ليبيا وجزر القمر) في مايو 2006م .

وفي إطار منطقة التجارة الحرة تمّ تحرير التجارة تحريراً كاملاً، بما في ذلك إزالة القيود غير الجمركية، والخطوة التالية هي إنشاء اتحاد جمركي إقليمي يفرض تعريفة جمركية موحّدة، تقدّر بنسب تتفاوت ما بين صفر و 5% و 15% و 30% على السلع الرأسمالية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة، والسلع النهائية على التوالي .

هناك 14 دولة تطبق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. بينما تطبق دولة اريتريا إعفاء جمركي بنسبة 80 % وإثيوبيا بنسبة 10% أما الكونغو الديمقراطية فتطبق تخفيض تدريجي وفق النسب التالية: 40 %، 30%، 30% على مدار ثلاث سنوات ابتداء من يناير2016 ، في حين أن سوازيلاند لم تطبق أي إعفاءات جمركية.

واتفقت دول السوق المشتركة في قمتها السادسة في القاهرة في مايو 2001م على إقامة آلية لتعويض الدول المتضررة من إنشاء منطقة التجارة الحرة، تمثلت في صندوق لسدّ النقص في الموارد الأساسية للدول التي تعاني نقصاً في مواردها؛ ضماناً لاستمرارها في عضوية منطقة التجارة الحرة، وهو ما شجّع دولاً، مثل سيشيل ورواندا وأوغندا وجزر القمر، على السعي للانضمام للمنظمة.

كما نجحت السوق المشتركة في خفض تكاليف النقل بنحو 25%، وما زالت الجهود مستمرة لضمان تخفيض أكبر لهذه التكلفة؛ وذلك لتسهيل المرور بين الدول الأعضاء، أيضاً

نجحت دول السوق في إنشاء نظام إلكتروني لتوفير المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية وإدارتها، وقد بدأ تطبيقه في 13 دولة من دول السوق المشتركة عام 1999م .

كذلك أنشأت السوق المشتركة عدداً من المؤسسات، وطورت عمل بعض المؤسسات القائمة مثل بنك التجارة والتنمية، وشركة إعادة التأمين، هذا فضلاً عن نجاحها في تصميم وثيقة جمركية واحدة، ووضعت اتفاقاً لتطبيق التعريفة الخارجية الموحّدة، وعقدت اتفاقية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة، وهي الأولى على مستوى التجمّعات الإقليمية في إفريقيا .

كما تبنّت السوق المشتركة مبادرة جديدة لإنشاء وكالة إقليمية متخصصة في تأمين حركة التجارة والاستثمار، يوفّر من خلالها البنك الدولي الدعم اللازم لتأمين المعاملات التجارية .

ب: الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا:

وفقاً لديباجة اتفاقية إنشاء (الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا) المعدلة عام 2007م؛ فإنّ جذور نشأة الجماعة تعود إلى الحقبة الاستعمارية بأواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وما تلاها من جهود ومراحل، أبرزها معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا عام 1968م، وقّعت اتفاقية لإنشاء المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون في شرق إفريقيا عام 1993م، إلا أنّ أنشطتها لم تبدأ إلا في عام 1996م، ثم وقّعت معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا في 30 نوفمبر 1999م، وبرغم أنّ المعاهدة دخلت حيّز التنفيذ في 7 جويلية 2000م فإنّ العمل بها لم يبدأ رسمياً إلا في 15 يناير 2001م.

تشترك في عضوية جماعة شرق إفريقيا خمس دول، هي: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، وبوروندي (انضمت عام 2007م)، ورواندا (انضمت عام 2007م)، إلى جانب أية دولة أخرى تحصل على عضوية الجماعة وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لها .

ومقرّ الجماعة في مدينة أروشا (بتنزانيا)، وتبلغ مساحة دولها مجتمعة نحو 1,83 مليون كم2، وعدد سكانها 135,4مليون نسمة (تقديرات 2012م)، ومعدّل الناتج المحلي الإجمالي لدولها 84,5مليار دولار (تقديرات عام 2012م).

تهدف الجماعة إلى تحقيق التكامل بين أعضائها في عدة مجالات؛ من أهمها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشمل الشؤون الاقتصادية مجالات: الزراعة، والأمن الغذائي، والتجارة والاستثمارات، والتنمية الصناعية، والسياسات المالية والنقدية، والبنية الأساسية، والخدمات، والموارد البشرية، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والسياحة .

أما الشؤون الاجتماعية؛ فتتضمن :الأنشطة الثقافية، والصحية، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، وتنمية المهارات، وتعزيز دور المرأة، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

ويشمل المجال السياسي: الدفاع، والأمن، والشؤون الخارجية، والتشريعية، والقانونية، والقضائية.

وقد نصّت الاتفاقية المنشئة للجماعة على إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة بين دول الجماعة كمؤسسات مكملة لها وكخطوة تمهيدية نحو تحقيق الهدف النهائي، وهو تأسيس اتحاد نقدي، وتكوين اتحاد فيدرالي يجمع الدول الأعضاء في وحدة سياسية واحدة، وبالفعل؛ فإنه في عام 2004م انعقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول (جماعة شرق إفريقيا) في مقرّ الرئاسة في (أروشا)، وصدّق رؤساء الدول الثلاثة على بروتوكول تأسيس الاتحاد الجمركي لجماعة شرق إفريقيا، بهدف تدعيم التكامل في الإقليم، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وتعزيز القدرات الإنتاجية والاستثمارية والتجارية

للجماعة؛ من خلال تحرير التجارة بين دول الإقليم، وتحفيز التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في دول الجماعة.

ونصّت المادة الخامسة من المعاهدة المنشئة للجماعة على أنّ أهدافها الرئيسة هي: تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى توسيع وتعميق التعاون بين الأعضاء في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والبحث والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون التشريعية والقانونية والقضائية، وتحقيقاً لذلك، وفي سبيل تحقيق التكامل وتدعيم الروابط بين الدول الأعضاء، تبنّت الجماعة مجموعة من البرامج والأنشطة التي تعزّز الهوية المشتركة لشعوب شرق إفريقيا، وتشجّع التفاعل بين مواطنيها وانتقالهم بحرية بين دول الإقليم، منها: إصدار جوازات سفر خاصة بالإقليم، وإعادة إصدار أذون المرور داخل كلّ دولة، وتنسيق إجراءات النقل بالمركبات، وتسهيل عمليات المرور عبر الحدود.

ووفقاً للمادة السادسة من المعاهدة؛ فإنّ المبادئ الرئيسة الحاكمة لتحقيق هذه الأهداف هي:

1 – الثقة المتبادلة والإرادة السياسية والمساواة في السيادة .

2 – التعايش السلمي وحسن الجوار .

3– التسوية السلمية للنزاعات .

4– الحكم الجيد، بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون، والمحاسبة والشفافية، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

5– التوزيع المتساوي للمنافع .

6– التعاون لتحقيق النفع العام .

ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة من: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، ولجنة التنسيق، ولجان القطاعات، ومحكمة العدل لشرق إفريقيا، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، والأمانة .

وقد دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في مطلع عام 2005م، ومع دخوله العام الثاني في يناير 2006م بدأ تطبيق المجموعة الأولى من التخفيض الجمركي بين دول الاتحاد، وذلك بإلغاء الجمارك على واردات كينيا من أوغندا وتنزانيا، كما تقرر إلغاء الجمارك على بعض واردات أوغندا وتنزانيا من كينيا في خمس سنين، وشهدت مساعي تدعيم الاتحاد الجمركي وقيام سوق مشتركة خطوات إيجابية في عام 2010م، وهناك مساع حثيثة للإسراع بقيام اتحاد نقدي بين دول الجماعة، والذي تمّ توقيع البروتوكول الخاص بإنشائه في 30 نوفمبر 2013م.

هـ- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD

تأسست عام 1996 هي هيئة ترعى التعاون والتكامل الإقليمي فى منطقة شرق إفريقيا، وتعوض''إيجاد'' الهيئة الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التى تم تأسيسها فى عام 1986 من جانب ست دول تعانى من الجفاف فى شرق إفريقيا، وهى جيبوتى وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة .

تجمعات شمال ووسط إفريقيا

أ- اتحاد المغرب العربي. درس سابقا

ب- اتحاد دول إفريقيا الوسطى.

أنشئ عام 1986 بين جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، والهدف من إنشائه تحقيق تعاون إقليمي، إقامة سوق مشتركة، تنمية الاتصالات، والتوزيع العادل للمشاريع، وإلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية...

إضافة إلى الإتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيا الوسطى الذي أنشأ عام 1964 ويهدف إلى التعاون النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية، والوصول إلى سوق مشتركة بتعريفة جمركية موحدة .

ج- المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى CEMAC

تأسست في 16 مارس 1994، وأصبحت في سنة 1998 تسمى بالاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى (UDEAC) وتضم 6 دول من أفريقيا الوسطى وهي الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكنغو، الغابون، غينيا الاستوائية والتشاد.

كما تعتبر هذه المجموعة ضعيفة من حيث نسب النمو المحققة في أغلب أعضائها. إذ أنها لا تمثل إلا 4% من سكان القارة و3 %فقط من حجم الإنتاج فيها.

تجمعات إقليمية أخرى داخل إفريقيا

تجمّع دول الساحل والصحراء (سين صاد) :

انطلق (تجمّع دول الساحل والصحراء) (سين صاد) في الرابع من فبراير عام 1998م إثر اجتماع عُقد في مدينة (طرابلس) الليبية بدعوة من العقيد معمر القذافي، وحضره زعماء ست دول محاذية للصحراء الكبرى، وهي: (ليبيا ومالي وتشاد والنيجر والسودان ومندوب عن رئيس بوركينافاسو)، وأبرم المجتمعون معاهدة بشأن إنشاء (تجمّع دول الساحل والصحراء)، كما نصّت المعاهدة على أنّ العضوية مفتوحة لانضمام أية دولة إفريقية بموافقة جميع الدول الأعضاء، وبفضل سخاء القيادة الليبية السابقة وإغراءاتها بلغ عدد الدول الأعضاء في التجمّع 28 دولة، من بينها إريتريا وإفريقيا الوسطى، ثم انضمت السنغال وجامبيا وجيبوتي في فبراير عام 2000م، وتوالى بعد ذلك انضمام أعضاء جدد للتجمّع، حيث انضمت مصر والمغرب وتونس ونيجيريا والصومال عام 2001، وتوجو وبنين عام 2002م، وكوت ديفوار وغينيا بيساو وليبيريا في عام 2004م، وغانا وسيراليون عام 2005م.

ويوجد مقر الأمانة العامة للتجمّع في مدينة (طرابلس) الليبية، وذلك للدور المحوري الذي مارسته ليبيا في تأسيس التجمّع.

قد حدّدت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للتجمّع أهدافه فيما يأتي :

1– إقامة اتحاد اقتصادي شامل، يستند إلى إستراتيجية تقوم على خطة تنموية تتكامل مع خطط التنمية الوطنية في الدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الزراعة والصناعة والمجتمع والثقافة والطاقة .

2– إزالة كلّ العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وحرية تنقل السلع والخدمات بينها، وحرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي فيها.

3- تشجيع التجارة الخارجية؛ عن طريق رسم سياسة موحّدة للاستثمار وتنفيذها في الدول الأعضاء .

4– زيادة وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية بينها؛ عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .

5– منح مواطني الدول الأعضاء الحقوق والامتيازات والواجبات المعترف بها وفقاً لدستور كلّ دولة .

6- تنسيق النّظم التعليمية والتربوية في مختلف مراحل التعليم والتنسيق في مجالات الثقافة والعلوم والتقنية .

كما تضمّنت المعاهدة المنشئة للتجمّع مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين دوله وعلاقاته الخارجية، حيث نصّت المادة الثانية والثالثة من المعاهدة على التزام الدول الأعضاء بما يأتي :

1– منع استخدام أراضيها في أي نشاط موجّه ضد سيادة أحد أعضاء التجمّع أو وحدته الترابية .

2 – ضمان الأمن على حدودها .

3- عدم تقديم أية مساعدة للعناصر الخارجة عن الشرعية والقانون في دولة أخرى عضو بالتجمّع .

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

5- عدم الاعتداء على أية دولة عضو في التجمّع .

6 – تقديم المساعدات للأعضاء في حالات الضرورة .

7- التعاون في جميع المجالات بروح التضامن والأخوة .

8- تنسيق السياسات الخارجية لدول التجمّع .

9- الالتزام بحلّ النزاعات بين دول التجمّع بالوسائل السلمية .

ويعتبر هذا التجمع الأكبر من حيث عدد السكان 48 % والناتج 55% تتقدمهم نيجيريا ومصر ب 35% و26% من حجم الناتج لهذه المجموعة. وتشكل الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي للدول الأعضاء 75% من الناتج الإجمالي. والتي تشغل حوالي 65% من اليد العاملة فيه. وبالرغم من أهمية هذه المجموعة فإن التجارة البينية تكاد تكون مفقودة بين أعضائها

وبرغم أنّ الهدف الأساسي لإقامة التجمّع هو إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى إستراتيجية تقوم على خطة تنموية تتكامل مع خطط التنمية الوطنية في الدول الأعضاء؛ فإنه في قيامه ارتبط برغبة القيادة الليبية السابقة (معمّر القذافي) وطموحاتها المتعلقة بحلم قيادة الوحدة الإفريقية وقيام الولايات المتحدة الإفريقية، الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول استمرارية ذلك التنظيم

مع اختفاء مؤسسه وداعمه الأول من الساحة، وانشغال النظام الليبي الجديد بترتيب أوضاع البلاد الداخلية، وإن رأى البعض أنّ المملكة المغربية يمكن أن تقوم بدور محوري في تفعيل التجمّع وإحياء نشاطه، ورأى آخرون أنّ التحولات الجارية تحمل من الفرص بقدر ما

تحمل من التحديات، وتتمثل تلك الفرص في التحول من الشخصانية والارتباط السابق بشخص القذافي إلى المؤسسية.

تقييم لواقع التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

لم تعكس تجربة الاتحاد الإفريقي ذلك القدر اللازم من التدرج بما يتناسب وظروف القارة، حيث استهدفت دعم التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات مع التركيز على الجانب السياسي في بداية الأمر. كما أنها لم تميز بين الدول من حيث العضوية. والتي كانت مفتوحة لجميع دول القارة وفق نفس الشروط.

لقد تميزت غالبية الدول الإفريقية بضعف الأداء الاقتصادي قاريا وعالميا. فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي الجزئي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة، إذ برزت العديد من التجمعات الإقليمية الاقتصادية في مختلف مناطق القارة الإفريقية. والتي حاولت التركيز على مقومات النجاح لأي تكتل كتوفير المناخ السياسي ووضع إستراتيجية تنموية مشتركة بالإضافة إلى التدرج في عملية التكامل الاقتصادي.

عرفت التكتلات الاقتصادية في إفريقيا تفاوتا من حيث الموارد المالية والإمكانيات البشرية. فمثلا نجد الموارد الضخمة في كل من تجمع الكوميسا والايكواس مقارنة مع باقي التكتلات. غير أنه نجد أن تجارب التكامل للدول الإفريقية لم تحقق النتائج المرجوة. إذ لم ترقى التجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات. بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال. ومع ذلك كانت هناك جهود ناجحة على مستوى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتنسيق للسياسات كتكتل الكوميسا مثلا. وهناك بعض التكتلات الاقتصادية عملت على تعزيز التعاون في المجال السياسي والأمني مثلما ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في بعض الدول الإفريقية. كما عرفت تجارب الدول الإفريقية جنوب الصحراء تقدما محسوسا في مجال التعاون الاقتصاد.

إيجابيات وسلبيات التكامل الاقتصادي

لكل تكتل اقتصادي ايجابيات وسلبيات تختلف عن باقي التكتلات. لذلك سنحاول جمع العناصر المشتركة في النقاط التالية:

إيجابيات التكامل :

تسمح التكتلات الاقتصادية بتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء.

التخفيف من الصراعات الإقليمية بتحقيق الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وفتح المنافذ للدول الداخلية اتجاه الدول الساحلية.

تعزيز المنافسة في الأسواق الخارجي.

سلبيات التكامل:

انخفاض الموارد العامة الناجم عن عائدات الرسوم الجمركية.

إن تحرير التجارة الخارجية للدول الأعضاء يمثل تحدي كبير بالنسبة للصناعات الناشئة غير القادرة على المنافسة.

أثار الاندماج الإقليمي على السلم والأمن في إفريقيا

ارتبطت عملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالهدف الأساسي من إنشاء المنظمات الدولية والإقليمية، والتي تعد مناط اهتمام قانون المنظمات الدولية (قانون التنظيم الدولي) الذي نمى وتطور منذ القرن 19 وذلك لتلبية حاجيتين الأولى تتمثل في تحقيق السلم والوئام وتوطيد العلاقات بين الدول، أما الثانية فتتمثل في سلسلة من الضروريات المتعلقة ببعض المسائل الخاصة مما استدعت قيام وإنشاء منظمات متعددة ومتخصصة.

إن صلاحية المنظمات الدولية والإقليمية في المساهمة في بعث الأمن والاستقرار منحت لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث اعترف واضعو الميثاق بالدور الهام الذي يمكن أن

تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية في إقرار السلم والمحافظة على الأمن في المناطق التي تتواجد فيها لذلك أفردوا لها الفصل الثامن الذي جاء فيه مجموعة من المواد القانونية التي توضح بصفة دقيقة مشروعية وصلاحية المنظمات الإقليمية ومساهمتها في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أوضح الفصل الثامن مجموعة من الركائز والمقومات التي يجب على المنظمات أن تبني عملها عليها، إن هذه الركائز والشروط واضحة من خلال مواد الفصل الثامن حيث أوضحت المادة 1/52 "المعاهدات المنشأة للمنظمات الدولية الإقليمية لابد أن تكون غير متعارضة مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة"، كما أضافت الفقرة 2 "أطراف النزاع الإقليمي يجوز لهم أن يلجؤو إلى هذه المنظمات لتسوية النزاع قبل عرضه على مجلس الأمن"، أما الفقرة 3 "يمكن حل النزاعات الإقليمية حلا سلميا عن طريق هذه المنظمات وذلك بطلب من الدول الأطراف في النزاع أو عن طريق الإحالة إليها من قبل مجلس الأمن" بينما تنص المادة 1/53 "العمل والنشاط الذي تمارسه المنظمات الدولية الإقليمية فيما يخص تدابير وإجراءات القمع لابد أن يكون تحت رقابة وإشراف مجلس الأمن ولابد من حصولها على إذن مسبق منه". أما المادة 54 أكدت على "ضرورة علم مجلس الأمن بكل ما تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية بخصوص أعمال الحفاظ على السلم والأمن" من هنا يتضح لنا أن المنظمات الدولية الإقليمية تكمل عمل منظمة الأمم المتحدة وذلك من باب أنها لا تتعارض مع اهتماماتها ومقاصدها وأنها تعمل دائما من أجل استتباب السلم والأمن الدوليين وهو الأمر الذي يعد من أهداف الأمم المتحدة.

تجارب المنظمات الإقليمية الإفريقية بين النجاح والفشل:

اتساع دائرة النزاعات والحروب الأهلية داخل القارة الإفريقية شكّلت اختباراً حقيقيّاً لجهود المنظمات الإقليمية الإفريقية في عمليات حفظ السلام والأمن داخل دولها، بيد أنّ تعقُّد مستويات الأزمات والصراعات وتشابكها، وتفاوتها من دولة إلى أخرى، في مقابل محدودية الإمكانيات وضعف القدرات لدى أغلب المنظمات الإفريقية، هذه المعادلة تشكّل القاعدة الأساسية والمحدد الفعليّ لاتجاهات النجاح أو الفشل في كلّ الأدوار والعمليات التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن في الإطار الإفريقي.

ويمكن التعمق أكثر من ذلك في تقييم تجارب تلك المنظمات من خلال النماذج الآتية:

النموذج الأول: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأزمة جمهورية جزر القمر:

تُعدّ المحاولة الانفصالية التي قامت بها السلطات في جزيرة أنجوان بمثابة البؤرة الأزموية التي فجّرت الأزمة السياسية في جمهورية جزر القمر في العام 1997م، كما ساعد الانقلاب العسكريّ الذي قاده رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر في 1999م على استفحال الأزمة؛ ما دفع منظمة الوحدة الإفريقية للتفاعل مع الأزمة عبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، وقد بذل مجهودات متعددة من أجل إيجاد مخارج سلمية للأزمة، ونجح في ذلك من خلال اتفاق المصالحة الذي أُبرم بين أطراف الأزمة في فبراير 2001 م، أعقب ذلك تعليق السلطات الأنجوانية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، معللة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المخصّصة للجزيرة وفقاً للاتفاق المشار إليه، وفي ديسمبر 2003م تمّ توقيع اتفاق (بيت سالم) للترتيبات الانتقالية، وتلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس 2004م.

لكن الأمور عادت وتأزمت من جديد؛ عندما رفض العقيد محمد بكر، الذي تولى السلطة في جزيرة أنجوان في 2002م، التنحيّ عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية القاضي بانتهاء فترة ولايته، وفي خطوة جريئة، زادت الأوضاع تعقيداً، قام العقيد محمد بكر بإجراء انتخابات في يونيو 2007م، في تحدٍّ واضحٍ ومقصود لحكومة جزر القمر الفيدرالية، وأصبح رئيساً على جزيرة أنجوان.

وفي خلال تلك المراحل من تطوّر الأزمة في جمهورية جزر القمر ظلّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ملتزماً بمبدأ التسوية السلمية للصراع، وذلك بإرساله بعثتَين لدعم الانتخابات وإعادة ترتيب الأوضاع في جمهورية جزر القمر، كانت البعثة الأولى لدعم الانتخابات، وقوامها 462 من العسكريين والشرطة المدنية، أما البعثة الثانية للاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية في 2007م فقد عملت على التفاعل مع التطورات التي شهدتها الأوضاع في جمهورية جزر القمر.

ونتيجة طبيعية لما قامت به السلطات الأنجوانية؛ فقد قامت البعثة بإرسال تحذيرات للسلطات الأنجوانية من الإفرازات السالبة التي سوف تنتجها الانتخابات الرئاسية المقرر لها في يونيو 2007م.

وتأكيداً لالتزام بعثة الاتحاد الإفريقي بالحلول السلمية للأزمة؛ فقد أوفدت البعثة مبعوثَين لإقناع السلطات الأنجوانية بالتراجع عن خطوة الانتخابات والعدول عنها، لكن رفض السلطات الأنجوانية لتلك المناشدات وتعنّتها، فضلاً عن قيامها بإجراء الانتخابات، هذا المسلك دفع الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وأرسل مبعوثين لإقناعها بالتراجع والخضوع لقراراته تجنباً للتصعيد، كما قرّر مرةً أخرى تمديد تفويض بعثته في جمهورية جزر القمر إلى ديسمبر 2007م.

وعلى ضوء رفض السلطات الأنجوانية لقرارات الاتحاد الإفريقي؛ قرر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الأنجوانية بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها: تجميد أموال تلك السلطات وأصولها، ثمّ هدّدها بالعمل العسكري.

وإزاء إصرار السلطات الأنجوانية، وعدم انصياعها لقرارات الاتحاد الإفريقي، قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في فبراير 2008م التدخل العسكري في جمهورية جزر القمر، وذلك عبر قوة عسكرية قوامها 1350 جندياً، تشكّلت من عدّة دولٍ إفريقية.

هذه العملية العسكرية أدّت إلى تمكين حكومة جزر القمر من إعادة بسط سيطرتها على جزيرة أنجوان في مارس 2008م، ولم يتوقف درو مجلس السّلْم الإفريقي عند ذلك الحدّ؛ بل قرر التمديد مرة أخرى لبعثته حتى يونيو 2008م بغرض المساعدة في إجراء عملية انتخابية عادلة ونزيهة.

ويبدو من خلال التّتبع التفصيليّ لدور مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمة بجمهورية جزر القمر، ومحاولات جزيرة أنجوان الانفصالية، مدى النجاح الذي حقّقه مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في هذا البلد.

النموذج الثاني: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وتأرجح الأدوار في أزمة دارفور:

تُعدّ أزمة دارفور واحدة من أصعب وأعقد الأزمات التي كانت ولا تزال تواجه الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه في 2001م وحتى الوقت الراهن.

فعلى الرغم من تداخل الأسباب المؤدية لنشوء أزمة دارفور وتشابكها؛ فإنّ الاتحاد الإفريقي، وعبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، ظلّ يقوم بأدوارٍ متعددة من أجل الوصول لتسويةٍ مناسبةٍ، تنهي الصراع والعنف المسلّح في دارفور الذي تفجر في العام 2003م، حيث نجد أنه في جوان 2004م طلب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية التدخل في دارفور، وذلك من خلال بعثة إفريقية تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول لتسوية شاملة للنزاع، وبناءً على ذلك؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أكتوبر 2004م تشكيل قوة لحفظ السّلْم في الإقليم، سُمّيت بقوة: (Amis) قوامها 3320 فرداً، 2341 من العسكريين، و450 مراقباً، و815 من الشرطة المدنية، و26 من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عامٌ واحد؛ أي حتى أكتوبر 2005م.

وقد تمثّلت أهداف قوة ال Amis فيما يأتي:

1 – التأكد من التزام كلّ أطراف الصراع بوقف إطلاق النار الموقّع عليه في اتفاقية انجامينا في أبريل 2004م، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

2 – بناء الثقة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

3 – حماية المدنيين المهدّدين في هذا الصراع، والعمل على إيجاد تسوية للصراع.

وبفعل الأدوار الإيجابية لقوة Amis، فقد تمّ زيادة حجم القوات العسكرية إلى 6171 عسكرياً، و 1560 شرطيّاً، وفقاً لاجتماع مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أبريل 2005م، وبعدّ توسعة بعثة Amis مرّت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبيٍّ، سيطرت فيه قوات حفظ السّلْم Amis على الأوضاع نسبيّاً، إلا أنّ تعقُّد الصراع واتساع جغرافيته أدى إلى تدهور الأوضاع بصورةٍ حادة في دارفور في أغسطس 2005م؛ ما أدى إلى تعرّض

بعثة الاتحاد الإفريقيّ للعديد من عمليات الاختطاف والنهب، فضلاً عن المواجهات العسكرية من قِبل الأطراف المتصارعة، سواء كانت حكومية أو تابعة للحركات المسلحة.

ونتيجة للضغوط الدولية الناجمة من تردي الأوضاع في دارفور؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي الموافقة على نقل مهام قوة Amis لحفظ السلام والأمن في دارفور إلى الأمم المتحدة، وذلك في إطار شراكة تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتشكيل قوة عسكرية مختلطة عُرفت باسم: (اليونوميد)، تشكّل القوات الإفريقية التابعة لمجلس السّلْم والأمن الإفريقي أغلب قوامها، وبالرغم من انتقال ملف دارفور إلى الأمم المتحدة فإنّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ظلّ فاعلاً رئيساً في اتجاهات تسوية الصراع في دارفور.

وبالنظر إلى تجربة مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في كلٍّ من جمهورية جزر القمر ودارفور بغرب السودان؛ نلاحظ تفاوتاً في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقّق مجلس السّلْم والأمن الإفريقيّ نجاحاً كبيراً، وحقّق أهدافه بتسوية الصراع وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، والسبب في تحقيق ذلك النجاح يكمن في تفوق القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي؛ مقارنةً بقوة سلطات جزيرة أنجوان، والتي كانت تعاني ضعفاً واضحاً نتيجة للضغوط والقيود والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقيّ على السلطات الأنجوانية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ تخوّف القيادات الإفريقية من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى بلدانهم شكّل مصدر قوة أخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسبة لدارفور؛ فيمكن القول بأنّ Amis التابعة لمجلس السّلْم والأمن الإفريقي في درافور حقّقت نجاحاً نسبيّاً، في الفترة من أبريل 2004م وحتى منتصف العام 2005م، لكن منذ أغسطس 2005م وحتى الوقت الحالي؛ تأرجحت أفعال مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأدواره بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشل، وهذا التأرجح يمكن أن نعزيه إلى طبيعة الصراع في دارفور، والتي تتسم بالتعقيد والتشابك؛ حيث تتداخل فيه عوامل تاريخية، وسياسية، وتنموية اقتصادية محليّة مع أخرى إقليمية ودولية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية للصراع في دارفور، هذا في الوقت الذي يعاني فيه الاتحاد الإفريقيّ ضعف الإمكانيات والقدرات المالية والخبرات وقصور التدريب، فضلاً عن استمرارية الصراعات

الخفية بين الدول الإفريقية نفسها تجاه المشروعات والخطط الدولية الرامية لمعالجة الأوضاع في دارفور.

دور الاتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور

قبل أن نتحدث عن تدخل الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور لا بد أن نتحدث قليلا عن خلفيات الصراع في دارفور.

أولا: خلفيات الصراع في دارفور

إقليم دارفور أحد أكبر الأقاليم في السودان وهو يقع غرب السودان وتبلغ مساحته 404.196 أميال مربعة، وهي تساوي مساحة فرنسا، ويقترب عدد سكانه من ستة ملايين إنسان معظمهم من المسلمين السنة وعندهم توجه إسلامي واضح حيث تزداد فيهم نسبة الحافظين لكتاب الله حيث تصل إلى 50% من السكان. لقد ظهرت في هذا الإقليم حركات تدعو إلى التمرد والانفصال عن الكيان الأم السودان وكان هدا في فترة السبعينات من القرن العشرين ثم تفاقم الوضع ووصل إلى المحاولات العسكرية للانفصال في سنة 2003 وازداد الوضع اضطرابا مع مرور الوقت وأصبحت القضية المطروحة عالمية: هل ينبغي أن تنفصل دارفور عن السودان؟ أم بقاءها كإقليم داخل الدولة حتمي؟؟ ولكي يمكن الإجابة على هذا السؤال لا بد من مراجعة تاريخية وواقعية وسياسية ومبينة للموقف في دارفور كما ينبغي أن نبين موقف الاتحاد الإفريقي من القضية.

1- التخوف من أزمة دارفور

أولا: المساحة الضخمة لهذا الإقليم والتي تؤهله أن يكون دولة مستقلة بإمكانيات قوية حيث أنه ليس فقط من عشرات الدول في العالم ولكنه أيضا يمتلك البترول واليورانيوم. ولقد

دأب المحللون الغربيون على وصف الإقليم بأنه يساوي مساحة فرنسا ليرسمو في الوجدان أنه يمكن أن يستقل بذاته.

ثانيا: الحدود الجغرافية المعقدة للإقليم فهو يتجاوز من ناحيته الغربية مع تشاد بحدود طولها 600 كيلو متر وكذلك مع ليبيا وإفريقيا الوسطى، وعليه فدخول الأفراد من والى دارفور سهل للغاية وخاصة أن هناك قبائل كثيرة ممن يعيش في الإقليم ترتبط بعلاقات مصاهرة ونسب وعلاقات اقتصادية وسياسية مع القبائل في الدول المجاورة وخاصة تشاد وهذا جعل الكثير من المشاكل السياسية التي تحدث في تشاد تكون مرجعيتها إلى دارفور والعكس.

ثالثا: طبيعة القبائل في الإقليم تثير الكثير من القلق فمع أن الجميع مسلمون إلا أن الأصول الأثنية تختلف فحوالي 80% من السكان ينتمون إلى القبائل الإفريقية غير العربية، وهؤلاء يعملون في المعظم في الزراعة، أما بقية السكان فيعملون في الرعي. وهذه الخلفيات العرقية لها تأثير في الاختلاف بين الطائفتين، وهذا أمر متوقع، ونكتفي بالقول بأن الجميع مسلمون، فقد حدثت خلافات قبل ذلك بين المهاجرين والأنصار، وبين الأوس والخزرج. ويزيد من تعقيد الأمور في دارفور مشكلة التصحر وقلة المراعي، مما يدفع القبائل الكثيرة إلى التصارع على موارد الماء ومناطق الزراعة، وهو صراع من أجل الحياة، يصبح إزهاق الأرواح فيه أمرا طبيعيا.

رابعا: البعد التاريخي المهم لمنطقة دارفور، فالمنطقة في معظم تاريخها كانت بالفعل مستقلة عن السودان، وكانت في الواقع سلطة مسلمة تضم عددا كبيرا من القبائل الإفريقية، وآخر سلاطينها هم السلطان المسلم الورع علي بن دينار، الذي حكم من سنة 1898 إلى سنة 1917، والذي كان يرسل كسوة الكعبة إلى مكة على مدار عشرين سنة كاملة، وكان يطعم الحجيج بكثافة، لدرجة أنه أقام مكانا لتزويد الحجاج بالطعام عند ميقات أهل المدينة المعروف بدي الحليفة. وقد وقف هذا السلطان المسلم مع الخلافة العثمانية في الحرب العالمية

الأولى من منطلق إسلامي، إلا أن هذا أزعج جدا السلطات الانجليزية التي كانت تسيطر على السودان آنذاك، فقامت بضم هذا الإقليم إلى السودان في سنة 1917، ومن يومها وهو جزء من السودان.

خامسا: التدخل الغربي الصهيوني الكثيف، وتأتي في مقدمة الدول المهتمة بإقليم دارفور فرنسا، حيث تمثل هذه المنطقة تاريخا مهما لفرنسا، لأن دارفور هي أقصى شرق الحزام المعروف بالحزام الفرانكفوني (أي المنسوب إلى فرنسا)، وهي الدول التي كانت تسيطر عليها فرنسا قديما في هذه المنطقة، وهي دارفور وتشاد والنيجر وإفريقيا الوسطى والكاميرون، وقد استطاعت فرنسا الوصول إلى شخصية من قبيلة الفور، وهي اكبر القبائل الإفريقية في دارفور، وإليها ينسب الإقليم (دارفور)، وهذه الشخصية هي عبد الواحد محمد نور صاحب التوجهات العلمانية الفرنسية الواضحة، ومؤسس أكبر جماعات التمرد في دارفور، والمعروفة باسم جيش تحرير السودان، وان كانت الايديلوجية الفكرية للحركتين متشابهة، بل هناك تنسيق واضح بينهما. أما انجلترا فهي تضع أنفها في المنطقة عن طريق خليل إبراهيم، الذي أنشأ حركة تمرد أخرى تنتمي إلى قبيلة أخرى من القبائل الإفريقية، وهي قبيلة الزغاوة، حيث قام مدعوما ببريطانيا بإنشاء حركة العدل والمساواة، وهي كذلك حركة علمانية تطالب بفصل دارفور عن السودان.

وإضافة إلى فرنسا وانجلترا فهناك أمريكا صاحبة الأطماع المستمرة ليس في دارفور فقط، ولا في السودان فحسب، بل ليس في القرن الإفريقي وحده، وإنما في العالم أجمع. فهي تدفع بقوة في اتجاه وجود قوات دولية لحفظ السلام في المنطقة تكون تحت السيطرة المباشرة لمجلس الأمن، ومن تم أمريكا.

وأخيرا تأتي دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" لتشارك بقوة وصراحة ووضوح في مسألة دارفور، وليس فقط عن طريق تحالف جماعات الضغط الصهيونية في أمريكا والمعروف

بتحالف "أنقدوا دارفور"، ولكن أيضا عن طريق التدخل السافر للحكومة الصهيونية نفسها حيث رصدت الحكومة الصهيونية مبلغ 5 ملايين دولار لمساعدة لاجئي دارفور، وفتحت الباب أمام الجمعيات الخيرية في إسرائيل للمشاركة. كما أعلنت عن استعدادها لشراء أدوية ومعدات لتحليل المياه بما يعادل 800 ألف دولار يتم جمعها من بعض الشركات الصهيونية، كما سبق أن أعلنت تسيبني ليفني وزيرة الخارجية اليهودية في اجتماع لها مع بعض السفراء الأفارقة في تل أبيب سنة 2008 أن حكومتها ستسعى لإيجاد حل لأزمة دارفور.

سادسا: الأخطاء الإدارية والفكرية الفادحة التي وقعت فيها الحكومة السودانية، فواقع الأمر أن الحكومة السودانية لا تتعامل مع دارفور كجزء مهم في الدولة السودانية، وذلك مند عشرات السنين، وكان منطلقها في ذلك أنها أرض صحراوية تعيش فيها قبائل بدوية، وليس فيها ثروات تذكر، ولا تداخل مع الشؤون السودانية بشكل مؤثر، وهذا أدى إلى فقر شديد للمنطقة، وفقدان للبنية التحتية، وانعدام للأمن، وعدم تمثيل مناسب في الحكومة أو البرلمان، وعدم وجود اتصال علمي أو إعلامي مع المنطقة، وغير ذلك من مظاهر الإهمال التي أفقدت الكثير من شعب دارفور الولاء لدولة السودان الأم، وحتى عندما تولى الرئيس عمر البشير الحكم بعد الانقلاب 1989 فإنه تولى في ظروف صعبة تزامنت مع الحرب المدمرة في جنوب السودان، والتي أخذت الاهتمام الحكومي السوداني كله، فازداد السقوط المعنوي في دارفور، وهذا كله قاد إلى تنامي حركات التمرد، وحتى عندما تتم جلسات مصالحة أو تفاوض مع زعماء المتمردين، فإنها تكتفي بتأجيل المشكلة لا حلها، وهدا يهدئ الأوضاع لفترة محدودة لتعود لتشتعل بشكل أكبر بعدها بقليل.

سابعا: الضعف العسكري الشديد للحكومة السودانية، فجيشها لا يزيد عن 90 ألف جندي، وخاصة بعد المرور بحرب جنوب السودان على مدار عشرين عاما كاملة، أرهقت الجيش بصورة كبيرة، وهذا الجيش الضعيف لا يستطيع بحال أن يسيطر على المساحات الشاسعة الموجودة بالسودان بصفة عامة، وفي دارفور بصفة خاصة، وهذا أدى إلى ظهور

عصابات "الجانجويد"، وهي عصابات من قبائل عربية تركب الخيول وتلبس الملابس البيضاء وتحمل الرشاشات، وتتجول بحرية في ربوع دارفور، فتقتل وتسرق وتفرض ما تريد، ويتهم الغرب الحكومة السودانية بالتعاون مع عصابات الجانجويد، وتنفي الحكومة السودانية ذلك، ولكنه في العموم مظهر من مظاهر الانفلات الأمني، والضعف العسكري غير المقبول، فادا كانت الحكومة متعاونة مع الجانجويد كما يقول الغرب، فهذا مظهر من مظاهر الضعف حيث لا تستطيع الحكومة بنفسها السيطرة على الأمور فتلجأ إلى البلطجية والمجرمين. وإذا كانت الحكومة غير متعاونة معهم، فهذا أيضا مظهر من مظاهر الضعف، حيث تعلن الحكومة بصراحة أنها لا سيطرة لها على عصابات الجانجويد، وأنهم يقتلون من الجيش السوداني كما يقتلون من المتمردين، وهذا وضع في الحقيقة غير مقبول من حكومة مستقرة وجيش نظامي، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة وحساب.

ثامنا: حالة الجهل الشديدة التي يمر بها أهل دارفور، مع كون الكثير منهم يحفظ كتاب الله عز وجل، فمدارسهم ضعيفة جدا، وإعلامهم منعدم، ومن ثم فان السيطرة الفكرية عليهم تصبح سهلة للغاية. وليس بالضرورة أن يكون الأمر بالتحول إلى النصرانية، ولكن يكفي أن يطبقوا ما تريده الحركات المتمردة والغرب الصليبي والعدو الصهيوني من فصل للدين عن الدولة، وعلمانية المناهج، وفكرة الانفصال، وهدا أمر قد لا يستنكره الشعب هناك في ظل غياب المعلمين والدعاة والمفكرين المخلصين.

تاسعا: عدم وجود دراسات علمية موثقة تشرح طبيعة المنطقة، وتشعباتها الجغرافية والتاريخية والسكانية، وطرق التعامل مع القبائل المختلفة، ومناهج تفكيرهم ومنطقاتهم، ومن ثم فان الذي يسعى لحل المشكلة ولجمع الأطراف لا يستطيع غالبا أن يدخل من الباب الصحيح، وقد يفشل في الحل حتى لو كان مخلصا متجردا. حيث لا يملك آليات الحل السليم، ولا المعلومات الدقيقة.

ثانيا : مجلس السلم والأمن الإفريقي وتأرجح الأدوار في أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور واحدة من أصعب وأعقد الأزمات التي كانت ولا تزال تواجه الاتحاد الإفريقي مند إنشائه في 2001 وحتى الوقت الراهن.

فعلى الرغم من تداخل الأسباب المؤدية لنشوء أزمة دارفور وتشابكها، فإن الاتحاد الإفريقي، وعبر مجلس السلم والأمن الإفريقي ظل يقوم بأدوار متعددة من أجل الوصول لتسوية مناسبة تنهي الصراع والعنف المسلح في دارفور الذي تفجر في عام 2003، حيث نجد أنه في جوان 2004 طلب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية التدخل في دارفور، ودلك من خلال بعثة افريقية تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول لتسوية شاملة للنزاع، وبناءا على دلك قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي في أكتوبر 2004 تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم سميت بقوة AMIS قوامها 3320 فردا، 3241 من العسكريين، و450 مراقبا، و810 من الشرطة المدنية، 36 من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عام واحد أي حتى أكتوبر 2005.

وقد تمثلت أهداف قوة AMIS فيما يلي:

1- التأكد من التزام كل أطراف الصراع بوقف إطلاق النار الموقع عليه في اتفاقية انجامينا في ابريل 2004، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

2- بناء الثقة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

3- حماية المدنيين المهددين في الصراع، والعمل على إيجاد تسوية للصراع.

وبفعل الأدوار الايجابية لقوة AMIS، فقد تم زيادة حجم القوات العسكرية إلى 6171 عسكريا، و1560 شرطيا، وفقا لاجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي في ابريل 2005، وبعد توسعة بعثة AMIS مرت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبي، سيطرت

فيه قوات حفظ السلم AMIS على الأوضاع نسبيا، إلا أن تعقد الصراع واتساع جغرافيته أدى إلى تدهور الأوضاع بصورة حادة في دارفور في أوت 2005، ما أدى إلى تعرض بعثة الاتحاد الإفريقي للعديد من عمليات الاختطاف والنهب، فضلا عن المواجهات العسكرية من قبل الأطراف المتصارعة، سواء كانت حكومية أو تابعة للحركات المسلحة.

ونتيجة للضغوط الدولية الناجمة من تردي الأوضاع في دارفور، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي الموافقة على نقل مهام قوة AMIS لحفظ السلم والأمن في دارفور إلى الأمم المتحدة، ودلك في إطار شراكة تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتشكيل قوة عسكرية مختلطة عرفت باسم (اليونوميد). تشكل القوات الإفريقية التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي اغلب قوامها، وبالرغم من انتقال ملف دارفور إلى الأمم المتحدة فان مجلس السلم والأمن الإفريقي ظل فاعلا رئيسيا في اتجاهات تسوية الصراع في دارفور.

وبالنظر إلى تجربة مجلس السلم والأمن الإفريقي في كل من جزر القمر ودارفور ، نلاحظ تفاوتا في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقق مجلس السلم والأمن الإفريقي نجاحا كبيرا وحقق أهدافه بتسوية الصراع وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، والسبب في تحقيق دلك النجاح يكمن في تفوق القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي، مقارنة بقوات سلطات انجوان، والتي كانت تعاني ضعفا واضحا نتيجة للضغوط والقيود والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقي على السلطات الانجوانية. بالإضافة إلى دلك فان تخوف القيادات الإفريقية من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى بلدانهم شكل مصدر قوة أخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسبة لدارفور، فيمكن القول بأنAMIS التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي في دارفور حققت نجاحا نسبيا في الفترة من ابريل 2004 وحتى منتصف عام 2005. لكن مند أوت 2005 وحتى الوقت الحالي تأرجحت أفعال مجلس السلم والأمن الإفريقي وأدواره

بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشل وهدا التأرجح يمكن أن نعزيه إلى طبيعة الصراع في دارفور والتي تتسم بالتعقيد والتشابك حيث تتداخل فيه عوامل تاريخية وسياسية وتنموية اقتصادية محلية، مع أخرى إقليمية ودولية بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية للصراع في دارفور، هدا في الوقت الذي يعاني فيه الاتحاد الإفريقي ضعف الإمكانيات والقدرات المالية والخبرات، وقصور التدريب فضلا عن استمرارية الصراعات الخفية بين الدول الإفريقية نفسها تجاه المشروعات والخطط الدولية الرامية لمعالجة الأوضاع في دارفور.

خلاصة

تزداد الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية ولكن تضل الحروب الأهلية هي اكبر المشكلات في إفريقيا فقد حصدت ملايين البشر. ومازالت تحصد الآلاف يوميا. وبالرغم من الجهود التي قامت ومازالت تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ وتحقيق السلم والأمن في ربوع القارة الإفريقية فان المشهد الإفريقي الذي يعج بالكثير من النزاعات والصراعات يكشف العديد من التحديات التي تواجه عمليات بناء السلم والأمن وحفظه في إفريقيا خصوصا مع تسارع الأحداث العلمية التي أدت إلى حدوث تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي والإقليمي ما ألقى بظلال عديدة على عمل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية وظهرت على السطح تحديات جمة تقلل من فاعلية أدوارها في مجال حفظ السلم والأمن في إفريقيا. هده القارة التي تشهد فسيفساء في النسيج الاجتماعي وارثا استعماريا مختلا ودولة هشة تشكلت على قواعد هجينة، هده الوضعية المعقدة تقابلها حالة من السيولة وعدم التوازن على المستوى الدولي أفضت إلى حدوث اختلالات واضحة في ادوار المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) في حفظ السلم والأمن الدوليين في إفريقيا.

وادا كانت الأمم المتحدة تعاني عجزا واختلالا في أداء أدوارها في إفريقيا فإننا نجد في المقابل أن المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعاني الآمرين فاغلب الدول الإفريقية

تفتقر للإرادة السياسية ما يجعلها ضعيفة أمام الضغطات الخارجية ذات الأبعاد العقابية خصوصا ما ارتبطت بالحرمان من الهبات والمساعدات الأمر الذي أدى إلى إضعاف مواقف الدول الإفريقية اتجاه منظماتها وتكتلاتها الإقليمية في الوقت نفسه الذي تشهد فيه هده التجمعات الإفريقية صراعات بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلا عن أن اغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعج بالعديد من المشكلات البنيوية والهيكلية والمالية ما افقدها في كثير من الأحيان عدم احترام الأطراف المتنازعة للاتفاقيات والمواثيق التي تتبناها في سبيل حفظ السلم والأمن والاستقرار في عدة دول افريقية وأخيرا يمكن القول انه على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها بعض المنظمات الدولية والإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في إفريقيا فان هناك العديد من المعوقات التي قللت من فعالية ادوار تلك المنظمات والتكتلات في الوقت الراهن لأسباب متشابكة ترتبط بطبيعة النظام العالمي الحالي

النموذج الثالث: الإيكواس والأزمة في ليبيريا:

قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بجهودٍ كثيرةٍ في محاولة تسوية الصراعات في غرب إفريقيا، ويمثّل دورها في حلّ الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازاتها في مجال الدفاع والأمن، حيث ظهرت الحاجة إلى التدخل في أزمة ليبيريا 1990م، وذلك عندما احتدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل صمويل دو، وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز تايلور، وقوات الجبهة المستقلة لليبيريا التي يقودها جونسون من ناحية أخرى.

ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار، وبخاصة سيراليون وغينيا، وقد تمكّنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة، الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي، لذا تصدّرت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للإيكواس، والتي انعقدت في مايو 1990م، وأصدرت قراراً في هذا الشأن، ينطوي على ثلاثة بنود رئيسة، هي: ضرورة وقف إطلاق النار – وإجراء انتخابات حرة – وتشكيل لجنة خاصّة بالوساطة تضمّ دولاً، هي: نيجيريا، زامبيا، غانا، توجو، ومالي.

وهنا يُلاحظ أنّ المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولاً، لكن أدى اعتراض تايلور على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرارٍ بإرسال قوات عسكرية لحفظ السّلْم في ليبيريا، وتنفيذاً لبنود الدفاع في هذا الشأن؛ حيث تمّ تشكيل قوة حفظ السّلْم التي عُرفت باسم: (مجموعة المراقبة الخاصّة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: إيكوموج ECOMOG).

ويلاحظ أنّ دور قوات الإيكوموج في ليبيريا تمثّل في حفظ السّلْم، واستعادة القانون والنظام، وتأكيد احترام وقف إطلاق النار، إلا أنّ رفض تايلور لوقف إطلاق النار أدى إلى تحوّل دور قوات الإيكوموج من حفظ السّلْم إلى فرض السّلْم، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضدّ الحكومة المؤقتة إن لزم الأمر، وبالفعل تمّ دفع قوات تايلور خارج العاصمة، إلا أنّ قوات المعارضة لم تستسلم، واستمرت الحرب الأهلية إلى أن نجحت الإيكواس في توقيع اتفاق كوتونو للسّلْم في يوليو 1993م، وأُجريت الانتخابات العامّة في يوليو 1997م، وأُعلن فوز تشارلز تايلور برئاسة البلاد .

ثم ماذا بعد هذه الجهود؟

تزداد الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، ولكن تظلّ الحروب الأهلية هي أكبر مشكلات إفريقيا، فقد حصدت ملايين البشر، وما زالت تحصد الآلاف يوميّاً، في الصومال، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطي، والسودان، وغيرها من دول إفريقيا.

وبالرغم من الجهود التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ وتحقيق السّلْم والأمن في ربوع القارة الإفريقية؛ فإنّ المشهد الإفريقي الذي يعجّ بالكثير من النزاعات والصراعات يكشف العديد من التحديات التي تواجه عملية بناء السّلْم والأمن وحفظه بإفريقيا، خصوصاً مع تسارع الأحداث العالمية التي أدت إلى حدوث تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي والإقليمي؛ ما ألقى بظلالٍ عديدة على عمل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية؛ فظهرت على السطح تحديات جمّة تقلّل من فاعلية أدوارها في

مجال حفظ السلام والأمن في إفريقيا، هذه القارة التي تشهد فسيفائية في النسيج الاجتماعي، وإرثاً استعماريّاً مختلاً، ودولة هشة تشكّلت على قواعد هجين، هذه الوضعية المعقدة تقابلها حالة من السيولة وعدم التوازن علي المستوى الدولي، أفضت إلى حدوث اختلالات واضحة في أدوار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) في حفظ السّلْم والأمن الدوليين بإفريقيا.

ومما يعضّد ذلك مطالبة أغلب دول العالم الثالث بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وتقليص حقّ استخدام الفيتو، وترشيد استخداماته، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية في عملياته المتعلقة بحفظ السّلْم والأمن الدوليَّين.

ويبدو مما سبق أنّ المنظمة الدولية قد تراجعت أدوارها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، فالأوضاع المتردية في كلٍّ من الصومال وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى تشكّل تجسيداً عمليّاً وواقعيّاً لفشل الأمم المتحدة في تحقيق السّلْم والأمن الدوليين.

وإذا كانت الأمم المتحدة تعاني عجزاً واختلالاً في أداء أدوارها في إفريقيا؛ فإننا نجد في المقابل أنّ المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعاني الأمرين، فأغلب الدول الإفريقية تفتقر للإرادة السياسية ما يجعلها هشّة في وجه الضغوطات الخارجية ذات الأبعاد العقابية، خصوصاً إذا ما ارتبطت بالحرمان من الهبات والمساعدات؛ الأمر الذي أدى إلى إضعاف مواقف الدول الإفريقية تجاه منظماتها وتكتلاتها الإقليمية، في الوقت نفسه الذي تشهد فيه هذه التجمعات الإفريقية صراعات خفية بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلاً عن أنّ أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعجّ بالعديد من المشكلات البنيوية والهيكلية والمالية؛ ما أفقدها – في كثيرٍ من الأحيان – عدم احترام الأطراف المتنازعة للاتفاقيات والمواثيق التي تتبنّاها في سبيل حفظ الأمن والاستقرار في عدة دول إفريقية.

وأخيراً:

يمكن القول بأنه على الرغم من النجاحات النسبية التي حقّقتها بعض المنظمات الدولية والإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن الدوليّين في إفريقيا؛ فإنّ هناك العديد من المعوقات التي قللت من فاعلية أدوار تلك المنظمات والتكتلات في الوقت الراهن، لأسباب متشابكة

ومعقدة، ترتبط بطبيعة النظام العالمي الحالي الذي يعاني حالة السيولة المصحوبة بمحاولات بروز تعددية قطبية (الصين، روسيا)، وفاعلين جدد غير دوليّين، ساهم كلّ ذلك في صعود ظاهرة الفوضى الناشئة داخل الدولة الإفريقية.

وتأسيساً على ما سبق؛ فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

– أنّ الإرث الاستعماري الذي أدى إلى غياب الدولة الأمّة بإفريقيا قاد إلى حدوث تداخلات حدودية وإثنية وعرقية ومعتقدية؛ أدت دوراً فاعلاً في إذكاء الصراعات والنزاعات المسلحة داخل إفريقيا؛ ما مهّد الطريق لتدخل المنظمات الدولية والإقليمية في الشأن الإفريقي.

– أنه على الرغم من النجاحات التي حقّقتها المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقية؛ فلا تزال الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة.

– تعاني المنظمات الإفريقية من مشكلات بنيوية وهيكلية ومالية؛ الأمر الذي قلّل من أدوراها في عمليات حفظ السّلْم والأمن بإفريقيا.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

– الاهتمام المنهجي والعلمي بالمنظمات الإقليمية في إفريقيا؛ بهدف معالجة المشكلات التي تعاني منها أولاً، ومن ثمّ وضع استراتيجيات وخططٍ تعمل على تحقيق السّلْم والأمن في القارة الإفريقية.

– أيضاً لا بد من الاهتمام بالشراكات مع المنظمات الدولية، والعمل على الاستفادة منها في معالجة قضايا الحرب والسلام بإفريقيا من ناحية، ورفع كفاءة المنظمات الإقليمية الإفريقية وقدراتها، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى.

– كذلك العمل على توثيق وتقييم تجارب المنظمات المختلفة، والتي عملت في مجال حفظ أو بناء السّلْم والأمن بإفريقيا، وذلك للاستفادة منها في معالجة الأوضاع النزاعية الراهنة، والمتوقع حدوثها في المستقبل.